Embassy of the
STATE OF QATAR
THE HAGUE

سفارة دولة قطر
لاهاي

The Statement of Qatar

To the Seventeenth Session of the Conference of the States Parties
26-30/11/2012
By H.E. Ambassador
Hamad Ali Jaber Al-Hinzab
Permanent Representative of the State of Qatar to OPCW

كلمة
دولة قطر

بمناسبة انعقاد الدورة السابعة عشرة
لمؤتمر الدول الأطراف
لاهاي - مملكة هولندا
الفترة من ٢٦ -٣٠ / ١١ /٢٠١٢م
يلقيها سعادة السفير حمد بن على آل حنزاب
الممثل الدائم لدولة قطر لدى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية

The Statement of Qatar
To the Seventeenth Session of the Conference of the States Parties
26-30/11/2012
By H.E. Ambassador
Hamad Ali Jaber Al-Hinzab
Permanent representative of the State of Qatar to OPCW

كلمة
دولة قطر

بمناسبة انعقاد الدورة السابعة عشرة
لمؤتمر الدول الأطراف
لاهاي - مملكة هولندا
الفترة من ٢٦ -٣٠ / ١١ /٢٠١٢م
يلقيها سعادة السفير حمد بن علي آل حنزاب
الممثل الدائم لدولة قطر لدى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية

السيد الرئيس..

السيدات والسادة..

بداية..

يسرني أن أنقل إليكم تحيـات دولة قطر حكومة وشعباً ..

كما أود بداية باسم دولة قطر أن أتقدم إليكم وإلى كافة الأعضاء بالتحية.. والأمنيات بالتوفيق .. وأن يكون لقاؤنا هذا فرصة للهيئات الوطنية للتواصل فيما بينها، ولكي تستعرض الدول الأطراف بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما نجحت في تحقيقه من إنجازات عام مضى.. ولتبادل الخبرات والمعارف، تحقيقاً لأهداف المنظمة، ولتأكيد النجاح لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية..

وأنتهز هذه المناسبة أيضاً لتهنئة سعادة الأخ السفير / بيتر غوسن ، سفير/جمهورية جنوب أفريقيا لترأسه لهذه الدورة ، فنحن على ثقة تامة بأن ما لديه / لديها من خبرة سيساعد في إنجاح أعمال هذه الدورة والوصول بها للنتائج المرجوة بإذن الله.

السيد الرئيس

إن دولة قطر، وهى تنعم بحمد الله بالأمن والسلام والاستقرار، تحرص على الوفاء بالتزاماتها في صَوْن السلم والأمن الدوليين. ومن هنا كان انضمامها إلى جميع الاتفاقيات ذات الطابع الإنسانى، والتى من بينها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها. فقد وقعتها عام ١٩٩٣.. وصدقت عليها في الثالث عشر من أغسطس ١٩٩٧م... ومنذ ذلك الوقت وهي لا تألو جهداً .. في خطوات متواصلة وثابتة في مساندة تنفيذ الاتفاقية ودعم أنشطتها، كما عملت دولة قطر، بكافة أجهزتها وهيئاتها على تنفيذ التزامها نحو هذه الاتفاقية على النحو الأكمل..

ولهذا ..

فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بتاريخ ٤/ ١٠ / ٢٠٠٤ م لتكون هي الهيئة المُنـاط بها اتخاذ الخطوات والتدابير الخاصة بتنسيق وتنفيذ ومتابعة إجراءات هذه الاتفاقية مع الجهات المعنية بالدولة وخارجها.

ثم .. بتاريخ ٣٠ / ٧/ ٢٠٠٧ م صدر بحمد الله القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٧ م المعني بحظر الأسلحة الكيميائية والذي يعكس مدى اهتمام الدولة بتفعيل أهداف الاتفاقية التي تم إقرارها من قبل المجتمع الدولي.

كما حرصت دولة قطر على المُشاركة في كافة إجتماعات المنظمة وحضور الاجتماعات السنوية للهيئات الوطنية.

ولم يتوقف الدور القطرى على حضور الاجتماعات واللقاءات، وإنما امتد ليشمل استضافة وتمويل فعاليات المنظمة. وفى هذا الصدد استضافت قطر ابتداء من عام ٢٠٠٨ وحتى هذا العام (٨) ورش عمل بواقع إثنتين سنويا إحداهما لممثلى الهيئات الوطنية فى آسيا والأخرى للعاملين بالجمارك فى دول مجلس التعاون الخليجى، وذلك فى موضوعات مختلفة

تصب فى صميم اهتمامات الاتفاقية من الحماية والمساعدة ونظم الإعلان والأوجه الفنية للنقل وغيرها.

السيد الرئيس

إن دولة قطر تثمن ماتصبو إليه المنظمة من التخطيط للمستقبل والأنشطة التى يجب التركيز عليها بعد الانتهاء من تدمير الأسلحة الكيميائية وتحويل أنشطة مرافق إنتاج هذه الأسلحة، ولعل فى تطبيق وتفعيل المادة (١١) من الاتفاقية والخاصة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية وما يتطلبه ذلك من تشجيع وتطوير وتسخير استخدام الكيمياء للأغراض غير المحظورة فى الاتفاقية سواء كانت صناعية أو زراعية أو بحثية أو طبية أو صيدلانية أو غيرها من الأغراض غير المحظورة ما يسهم فى رخاء وسعادة البشرية، وقد أحسنت الأمم المتحدة إذ جعلت عام ٢٠١١ هو عام الكيمياء وما يحمله هذا العام، إذا أحسن استخدامه، من خير للبشرية، ونأمل أن تكون أعوام الكيمياء دورية كل فترة زمنية تختارها المجموعة الدولية. وفى هذا الصدد استضافت دولة قطر فى الفترة من ٢٠- ٢٢

/٢٠١١/١١ ورشة عمل نظمتها المنظمة حول "السلامة الكيميائية" لدول الشرق الأوسط، وحضرها أكثر من خمسين مشاركا معظمهم من قطاع الصناعة، وكانت فرصة عظيمة لبناء القدرات البشرية فى هذا المجال الحيوى. وستستضيف ورشة عمل أخرى حول "السلامة والأمن الكيميائيين" للدول الآسيوية خلال الفترة من ١١-١٣ ديسمبر من هذا العام. كذلك استضافت المصانع القطرية أربعة من المتدربين أرسلتهم المنظمة عام ٢٠١٠ ضمن البرنامج المشارك (Associate Programme) وذلك لمدة (٣) أسابيع.

السيد الرئيس

- وإيماناً من دولة قطر بأهمية التوعية بمضمون اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فإن اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة تنظم سنويا، ومنذ عام ٢٠٠٧، ورشة عمل وطنية لتوعية العاملين بقطاع الصناعة بمتطلبـات الاتفاقية بالنسبة للصناعات الكيميائية وعمليات الاعلان عن المواد الكيميائية التي تُستخدم في الصناعة ويلزم الإعلان عنها

بموجب الاتفاقية، وقد تقرر هذا العام أن تمتد أنشطة التوعية لتشمل القطاع الخاص والقطاع التجارى والعاملين بالجمارك. كما تنظم ابتداء من عام ٢٠١١ دورة توعوية سنوية لطلبة المدارس الثانوية تشمل بين موضوعاتها اتفاقية الأسلحة الكيميائية بجميع جوانبها. وابتداء من هذا العام بدأ عقد دورة أخرى لطلبة الجامعات، وستكون دورة سنوية أيضا.

- **السيد الرئيس**

- وفى إطار التعاون بين دولة قطر والمنظمة، وحرصا على الشفافية، فقد استقبلت المصانع القطرية بالترحاب أعمال التفتيش التي أجراها مُفتشو المنظمة، وجاءت نتائجها مُطابقة للإعلانات ومتطلبات الاتفاقية، وهو ما كان محل إشارة من قبل المنظمة بحُسن التنظيم والتنسيق والتعاون التام بين فرق التفتيش ومسئولي اللجنة الوطنية والقائمين على تلك المصانع..

السيد الرئيس

- إن دولة قطر تعبر عن امتنانها للدول الأطراف لما أولتها به من الثقة للفوز بعضوية المجلس التنفيذي للمنظمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وفي هذا الإطار أود أن أشير إلى أنه منذ إنضمام دولة قطر لعضوية المجلس التنفيذي، قد عقدت العزم الصادق على المشاركة النشطة والفعالة في مداولات هذا المجلس، حيث يجدر بنا القول أنه يمكن الإعتماد على دعم دولة قطر للأولويات المستقبلية خلال الفترة القادمة.

السيد الرئيس

إن دولة قطر، وفي إطار توسيع مساهماتها في خدمة أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قد تقدمت بمبادرة لانشاء مركز إقليمي للتدريب على أعمال الاتفاقية، وخاصة المواد (٦) & (١٠) & (١١)، كما يمكن أن يساهم في تنفيذ فعاليات اتفاقيات أخرى تهتم بحظر أسلحة الدمار الشامل مثل اتفاقية حظر الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولجنة القرار ١٥٤٠ التابعة للأمم المتحدة، وغيرها. وقد تلقينا تأييدا لإنشاء المركز من العديد من الدول الآسيوية التي نجد من واجبنا أن نعبر لها بل ولجميع الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن وافر شكرنا وامتناننا لهذا الدعم، وإن شاء الله سيبدأ المركز نشاطه في القريب العاجل.

السيد الرئيس

إن دولة قطر لا تزال تكرر دعوتها للدول التي لم تنضم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لتُبادر بالانضام لها حتى تتحقق العالمية المنشودة لهذه الاتفاقية.. كما أننا نتطلع لليوم الذي تستكمل فيه الدول التي تحوز أسلحة كيميائية عملية التخلص من تلك الأسلحة، حتى لا تفقد الاتفاقية مصداقيتها، ولتغدو مثالاً يُحتذي به بالنسبة للإتفاقيات الأخرى..

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،